

المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : الحالة السورية

عنوان الموضوع : محددات مخاطر تحول اللاجئين إلى المتطرف

تاريخ النشر : 07/05/2016

اسم الكاتب : مؤسسة راند الأمريكية

الموضوع :

إعداد: ناهد شعلانهاك مخاوف من اتجاه اللاجئين في بعض الدول إلى تبني العنف والتطرف، والانضمام إلى جماعات إرهابية وتنظيمات مسلحة، مثل "القاعدة" و"داعش". ومع تفاقم أزمة اللاجئين السوريين في ظل تدهور الوضع بالبلاد، باتت هذه المخاوف محل اهتمام عدد من المراكز البحثية، ومنها مؤسسة "راند" الأمريكية ففي تقرير صادر بعنوان: "تقليل مخاطر David و"ديفيد ستينبينز، Barbara Sude" تطرف اللاجئين: دروس لمنطقة الشرق الأوسط من أزمات سابقة"، تطرق عدد من الباحثين في مؤسسة "راند"، وهم "باربرا سود إلى توضيح الدوافع التي قد تؤدي إلى زيادة مخاطر تطرف اللاجئين، وكيفية تجنبها، مع استعراض بعض التجارب التاريخية في Sarah Weiland" و"سارة وايلانت، Stebbins هذا الصدد، والاستفادة منها في التعامل مع الحالة السورية. محددات مخاطر تطرف اللاجئين تبدأ في الظهور عندما تبحث الجماعات المسلحة عن ملجأ وسط اللاجئين، وفي هذه الحالة لن تكون المساعدات الإنسانية وحدها كافية لمواجهة هذا الخطر. ويشير التقرير إلى ستة محددات رئيسية يتوقف عليها توجه اللاجئين نحو التطرف والعنف، وتتمثل في الآتي: 1- السياسات الإدارية والقانونية للدول المستقبلة: قد تفرض بعض حكومات الدول المستقبلة للاجئين، مجموعة من العقبات القانونية التي قد تحد أو تمنع اللاجئين من الحصول على حقوقهم كاملة. وفي بعض الأحيان يتم تحديد إقامتهم في حدود المعسكرات المخصصة لهم، مما يترتب عليه حرمانهم من حقوقهم في التعليم والعمل. وهناك دول تتبنى إجراءات أكثر شدة، مثل عدم الاعتراف باللاجئين أو تسجيلهم، بل وقد تذهب إلى الاعتداء على بعض الجماعات الإثنية من اللاجئين. ويذكر التقرير أمثلة في هذا السياق، منها تعامل كل من إيران وباكستان مع اللاجئين الأفغان في التسعينيات من القرن الماضي عندما تزايدت أعدادهم بشكل كبير، حيث لجأت إيران إلى تقليل المزايا الممنوحة لهم، بينما اتجهت باكستان إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة في التعامل معهم. 2- التنظيمات السياسية والجهادية: قد تنورط الدول المستقبلة للاجئين في زيادة أعمال التطرف، وذلك من خلال سماحها لبعض المجموعات والتنظيمات السياسية أو العسكرية بالمشاركة في عمليات الإغاثة، أو بمساندة فصائل معين أو بالقيام بعمليات عسكرية في الدولة التي تشهد نزاعات وصراعات. ويدلل التقرير على ذلك بما حدث في حالة كينيا عندما تمكنت بعض العشائر و"جماعة الاتحاد الإسلامي" من التمرکز وسط اللاجئين في التسعينيات، أو عندما سمحت باكستان للجماعات الإسلامية المتطرفة بتعليم اللاجئين الأفغان. وقد تصبح الدولة المستقبلة جزءاً من النزاع، فمثلاً عندما أصبحت رواندا مُمزقة نتيجة للصراع الإثني بين الهوتو والتوتسي، فإن الدول المجاورة لها انقسمت في مساندة أحد الطرفين، وسمحت باستقبال اللاجئين المحيطة بهم. وبصح الوضع أسوأ إذا تمكنت الجماعات المسلحة من السيطرة على هذه المخيمات، ومع قدرتها على النفاذ إلى دولة النزاع للحماية الأمنية لمخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بهم. 3- مدى توفير الأمن: يزداد خطر التطرف كلما كانت الدول المستقبلة للاجئين غير قادرة أو ليس لديها الرغبة في توفير للقيام ببعض الهجمات العسكرية. وحسب التقرير، عندما فشلت لبنان في فرض سياسات أمنية على معسكرات اللاجئين الفلسطينيين خلال الحرب التي شهدتها البلاد في الفترة من 1975 إلى 1985، وانخرط الفلسطينيون في الحرب، ظهرت جماعات متطرفة تابعة للقاعدة والتنظيمات الجهادية، مثل "عصبة الأنصار". 4- الأماكن المخصصة للاجئين: إذا تم تسكين اللاجئين في مخيمات تعج بأعداد كبيرة، وتفتقر إلى الطعام وأساسيات الحياة والرعاية الصحية، في هذه الحالة يزداد خطر التطرف، خاصة إذا كانت المخيمات مقامة في أماكن ريفية نائية. كما يؤكد التقرير أنه كلما طال تواجد اللاجئين في المخيمات، وقلت فرص حل النزاع، زادت احتمالية التطرف مع تراجع الجهات المانحة عن توفير الدعم لهؤلاء اللاجئين. وفي هذه الحالة، تتجسّد الجماعات المسلحة في ملء الفراغ، كما حدث في الكونغو الديمقراطية. 5- الاستياء الداخلي لمواطني الدول المستقبلة: عندما يتم توفير مواد وخدمات إغاثة للاجئين، فإن السكان المحليين في المناطق المحيطة قد يشعرون بالضيق، نظراً لأن حكوماتهم لا توفر لهم سلعا وخدمات مُمثلة، مما قد يدفعهم إلى استخدام العنف ضد اللاجئين. ومن ناحية أخرى، فإن اللاجئين قد ينافسون مواطني الدول المستقبلة على بعض الوظائف. ونتيجة لذلك، قد تضطر حكومات الدول إلى فرض مجموعة من القيود على اللاجئين. وبالتالي، يرى التقرير أن درجة عداء المواطنين تجاه اللاجئين في بعض الدول المستقبلة لهم، قد تكون عاملاً مؤثراً في تحديد سياسات الحكومة نحو اللاجئين. ومثال على ذلك، حالة مسلمي الروهينجا التي سعت حكومة بنجلاديش إلى إعادتهم إلى بورما أكثر من مرة، حيث إنهم كانوا ينافسون المواطنين على فرص العمل. 6- الظروف المحيطة باللاجئين الشباب: تسعى الجماعات المسلحة إلى تجنيد الشباب المحيط من اللاجئين، والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً. ويزداد الخطر إذا عانى هؤلاء الشباب التمييز والنهميش، وكان من الصعب عليهم الحصول على التعليم أو فرص عمل متكافئة. وفي هذه الحالة، تستغل التنظيمات المتطرفة الفرصة لملء الفراغ، كما حدث وقامت مجموعات إسلامية متطرفة بتعليم اللاجئين الأفغان في باكستان. التطبيق على الأزمة السورية يؤكد التقرير على أهمية الدروس المستفادة من أزمات اللاجئين في الماضي، وذلك عند التعامل مع معضلة اللاجئين السوريين التي يبدو أنها ستستمر لفترة طويلة، في ظل تعقد الصراع في البلاد. ويُطبق التقرير المحددات الست السابق ذكرها على الحالة السورية، كالتالي: 1- السياسات الإدارية والقانونية للدول المستقبلة: إن نجاح خطة المنظمات الدولية في مساعدة اللاجئين السوريين يعتمد بشكل كبير على تعاون حكومات الدول المستقبلة، لأن مثل هذه الخطط وحدها لم تنتهي بعض الدول عن وضع شروط مُجحفة تمنع اللاجئين السوريين من الحصول على تأشيرات دخول إليها، أو إغلاق حدودها أمامهم. 2- التنظيمات السياسية والجهادية: يسعى المجتمع الدولي إلى منع المتطرفين في سوريا من استغلال المساعدات الإنسانية في العمليات العسكرية، إلا أن ذلك لم يمنع الخطر تماماً. فمثلاً في تقرير صادر عن لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، تم رصد محاولات من قبل الجماعات المتطرفة السورية، مثل الجيش السوري الحر وأحرار الشام، لتجنيد شباب تقل أعمارهم عن 18 عاماً. 3- مدى توفير الأمن: لم يتعرض اللاجئون السوريون لأعمال عنف مثلما حدث مع لاجئين آخرين في تجارب ماضية، حيث استطاعت الأجهزة الأمنية في معظم الدول التي تستقبل السوريين توفير الحماية الأمنية لهم. 4- المخيمات المخصصة للاجئين: أكبر معضلة هي تسكين اللاجئين، وضمان وصول الخدمات إليهم. وتكمن المشكلة في الحالة السورية في أن معظم اللاجئين أنفقوا ما لديهم من مال، واضطروا إلى القبول بأعمال غير آدمية أو إرسال أطفالهم للتسول، كما هو الوضع في لبنان. 5- الاستياء الداخلي لمواطني الدول المستقبلة: تهدف الخطط الدولية إلى تخفيف عبء اللاجئين السوريين على الدول المستقبلة لهم، وتقادي تضرر مواطني هذه الدول، ويكون ذلك من خلال تقديم مساعدات لتطوير بعض الهيئات والبنى التحتية في الدول المستقبلة للاجئين السوريين، كما حدث في الأردن ولبنان على سبيل المثال. 6- الظروف المحيطة باللاجئين الشباب: تلتزم معظم الدول المستقبلة للاجئين السوريين بإتاحة فرص التعليم والعمل لهم. فعلى سبيل المثال، يتمتع السوريون في العراق بحق التعليم في المدارس المحلية. وفي الأردن، تمكن بعض الأطفال السوريين من الخضوع إلى برنامج تأهيل نفسي، بيد أن ما يقلق هو محاولة بعض الأطفال الهروب، كما حدث في مخيم الزعتري بالأردن، وذلك لسوء الأحوال المعيشية ختاماً، يشير التقرير إلى أن المساعدات الإنسانية وحدها لا تكفي لمنع خطر تطرف اللاجئين، بل يجب أن يكون ثمة استراتيجية متعددة المحاور تُعطي للاجئين حق اختيار مستقبلهم، وتحميهم من استغلال التنظيمات الإرهابية لهم. كما يؤكد التقرير على أن مشكلة نقص التمويل تظل العقبة الرئيسية في تقادي العوامل التي قد تزيد من احتمالات تطرف اللاجئين. ويوصي التقرير بزيادة سقف الالتزامات المالية من قبل المانحين لمساعدة اللاجئين السوريين، كما يطالب الولايات المتحدة وغيرها من الفاعلين الدوليين بأن تتفق الدول المستقبلة لهؤلاء اللاجئين بعدم تهميشهم. * عرض مُوجز لتقرير بعنوان: "تقليل مخاطر تطرف اللاجئين: دروس لمنطقة الشرق الأوسط من أزمات سابقة"، والصادر عن Barbara Sude, David Stebbins and Sarah Weiland، مؤسسة راند الأمريكية في عام 2015. المصدر Lessons for the Middle East from Past Crises, (USA: RAND Corporation, 2015).